خلاصة المقالات

على سبزخدا

السندات المالية (الريالية) بتأجير الذهب من وجهة نظر الفقه

مرتضى فياض

إن السندات المالية (الريالية) بتأجير الذهب تعتبر احدى الطرق والوسائل المالية الحديثة التى اقترحها بعض خبراء البنک المركزى. إن السندات المالية لتأجير الذهب فى البنک المركزى هى سندات ذات قيمة مدعومة بذخائر من الذهب من فائض احتياطى هذا البنک، ويتم تداولها. وفى هذه العملية فإن البنک المركزى(المؤسس) يقوم بنقل ملكية قسم من فائض احتياطييه من الذهب الاحتياطى من الذهب غير التى تعتبر داعمة للمبالغ المتداولة فعلاًللشركة الموزعة (الوسيط) وذلک فى ضمن عقد بيع، وتعطى لهذه الشركة المجوز أن تؤجر ما يعادل القيمة الريالية للاحتياطى من الذهب المذكور عن طريق توزيع السندات المالية. وفى نفس الوقت فإن البنک المركزى وعلى اساس عقد الإجارة الذى ابرمه مع الشركة الموزعة فإنه سيقوم بتأجير الذهب المذكور تأجيراً بشرط التمليک لنفسه. وعلى هذا الاساس فإنه سوف يتملک العين المستأجرة وكذلک على اساس تسديده لآخر قسط من الأجار فإنه سوف يتملک تلک العين أيضاً. إن سندات الاجار تعتبر الأكثر مطابقة للفقه الإمامى من بين مجموع الأوراق المالية. وأما بالنسبة لتوزيع هذه السندات الخاصة بالذهب فإنها تعتبر خطوة جديدة ويجب التحقيق والتمحيص فى

مدى مطابقتها وموائمتها للفقه؛ وذلک بسبب أن تأجير الذهب يجب أن يكون بعين الذهب طبقا للحاظ المنافع منه. ونحن فى هذه المقالة بصدد التحقيق والتمحيص فى مطابقة هذا العقد للموازين الفقهية المذكورة فى باب المعاملات عموماً وفى كتاب الإجارة بالخصوص.

العبارات الرئيسية: السندات المالية لتأجير الذهب، البنک المركزى، المنفعة النادرة.

مفهوم وماهية الدية من وجهة نظر الفقه والحقوق الإسلامية

السيد موسى ميرمدرس

إن الدية تعتبر من الاحكام التى اقرها الإسلام والتى كانت موجودة فى العصر الجاهلى، والدليل على مشروعيتها بالإضافة إلى اجماع الفقهاء الاسلاميين هو الكتاب والسنة القطعية.

وفيما يتعلق بالدية فإن هناک مباحث مختلفة قابلة للدراسة، ولكن ما نحن بصدد تسليط الضوء عليه فى هذه المقالة هو التحقيق حول تطبيقية ماهية الدية من الناحية الفقهية (الشيعى والسنى) والحقوق الإسلامية. وأما فيما يتعلق بماهية الدية فإنه هناک ثلاثة أقوال: ١) الماهية الجزائية، ٢) الماهية التعويضية، ٣) الماهية المزدوجة. وكاتب هذه المقالة فى ضمن نقده ودراسته للأقوال الثلاثة فإنه لا يعتبر أى منها صائبة وإنما يقوم ببيان نظرية جديدة وقول رابع. وعلى اساس هذه النظرية فإن ماهية الدية فى القتل الخطأى هى فقط تعويض الخسارة الاقتصادية الناتجة عن فقدان المقتول أو نقض عضو المجنى عليه فحسب، أى أن لها ماهية تعويضية. وفى المقابل فإن ماهية الدية فى القتل العمد وشبه العمد هى تعويض الخسارة الاقتصادية وجزاء للمجنى عليه سوية، أى أن لها ماهية مزدوجة.

العبارات الرئيسية: الدية، الأرش، ماهية الدية، الماهية الجزائية، الماهية التعويضية.

اعتبار رأى الأكثيرة فى ضوء الكتاب والسنة

مسعود إمامى

فى الفصل الأول من هذه المقالة تم التعرض إلى طائفتين من الآيات القرآنية، فى الطائفة الأولى تم اهمال رأى الأكثرية على اساس كشف الحقيقة؛ وفى الطائفة الثانيةتم اثبات

رأی الأكثرية على أساس مبنى حق تقرير المصير. واستنتج الكاتب من هاتين الطائفتين من الآيات أن القرآن الكريم يخالف بشدة نوعين من الضرر الموجود بين المسلمين: الاول، السذاجة واتباع الجو الغالب فى المجتمع؛ والثانى، الاستبداد والقهر وفرض الاسلام على الناس. فى الفصل الثانى من هذه المقالة سيتم البحث حول سيرة النبى الأكرم والأئمة عليهم السلام: حول علاقة الحكم السياسى والحاجات العامة، ومن خلال البحث حول سيرة كل واحد من المعصومين قام الكاتب باستخلاص نتيجة هى أنهم لم يقبلوا أن يحكموا الناس ماداموا لم يتمتعوا بحمايتهم ورغبتهم ورأى الأكثرية منهم فى ذلک؛ وعندما لم تكن هذه العوامل موجودة لديهم لم يقوموا بتأسيس حكومة؛ وكذلک عندما فقدوا هذه الحماية والرغبة عند الناس وذلک الرأى تركوا الحكم. ومسألتى الهجرة والبيعة فى سيرة المعصومين هما دليلان على احترام المعصومين لحق تقرير المصير الذى قرره الناس.

العبارات الرئيسية: حق تقرير المصير، رأى الأكثرية، الرأى العام، الهجرة، البيعة.

شرط الضمان فى يد الأمين

محمد رحمانى نفيسه زروندى

إن الأمان فى مختلف المجالات والتى من جملتها المجال الاقتصادى يعتبر من العوامل المهمة فى تطور الفرد والمجتمع وله دور أساسى فى ذلک. وفى العقود التى يكون محورها يد الأمين فإن شرط الضمان بعنوان شرط النتيجة يعتبر باطلاً على رأى مشهور الفقهاء. وبالنتيجة فإن الخسارة الاحتمالية تقع على رأس المال. وهذا الأمر يعتبر أحدى المخاوف المهمة التى تشغل بال أصحاب رؤوس الأموال فى العقود التى تعتمد على اليد الأمينة مثل عقود المضاربة والإجارة.

وفى هذه المقالة سوف نقوم بداية بتقرير هذا البحث والذى سيكون فيه شرط الضمان بعنوان شرط النتيجة وليس شرط الفعل. ثم بعدها سوف نقوم ببيان تاريخ هذه المسألة ونبحث فى اثباتها على اساس أن مقتضى (قاعدة اليد) هى ضمان اليد حتى على الأمين. وسوف نبين فى هذا المجال ثمان أدلة لمنكرى صحة شرط الضمان ونقوم بنقدها واحداً تلو الآخر. وفى نهاية المطاف وعن طريق تمسكنا باطلاق وعموم الأدلة الأولية والتى من

جملتها (المؤمنون عند شروطهم) سنثبت صحة مدعانا. وهذه المسألة مضافاً لما لها من الثمرات الفقهية الكثيرة فى باب الضمان فإن لها استعمالات اخرى فى بقية الابواب الفقهية؛ ومن جملتها البحث فى العارية. وقد قام عدد قليل من الباحثين فى دراسة هذا الموضوع ولكن أياً منهم لم يكن له بحث تفصيلى واستدلالى فى هذا المجال. ومن مميزات هذه المقالة بحثنا التفصيلى حول ادلة صحة الشرط وأدلة منكريها.

العبارات الرئيسية: الضمان، شرط الفعل، شرط النتيجة، يد الأمين، العقود.

الاستفادة من شؤون المعصوم فى استنباط الأحكام الفقهية الخاصة بالنساء والعائلة

سعيد ضيائى فر

إن ابلاغ الاوامر الإلهية تعتبر من شؤون النبى(ص) والأئمة(ع) المهمة ولكن هذه المهمة ليست هى المهمة الوحيدة الملقاة على عاتق النبى(ص) والإمام(ع) وإنما للمعصومين شؤون أُخرى يمكن الاشارة إلى بعض منها مثل التفريع والتفسير والولاية والارشاد وغيرها من المهام الأُخرى.

ونحن فى هذه المقالة سنسعى فى أن نبين بعض هذه المهام الملقاة على عاتق المعصومين عليهم السلام غير بيان الأوامر الإلهية والتى تعتبر من شؤون المعصومين عليهم السلام أيضا وذلك بشكل مختصر وعن طريق التتبع والتمحيص الواسع فى الروايات الخاصة بمجال العائلةوسوف نقوم بالتحقيق فى روايات قد يتصور للوهلة الاولى أنها تصب فى مجال الفقه ولكن بحسب اعتقاد الكاتب إنما هى صادرة فى شؤون أُخرى وعليه فلا يمكن الاستناد عليها فى استنباط الاحكام الفقهية. والنتيجة المهمة من هذا الاستعمال هو أن بعض الأحكام الموجودة فى الروايات ليست احكاماً شرعية ولا يمكن للفقيه أن يستند عليها من أجل استنباط الحكم. والنتيجة الاخرى لهذا الاستعمال هى أن بعض الأحكام المذكورة فى الروايات سوف تكون من تفريعات الأحكام الفقهية وقد لا يمكن استعمالها فى مكان أو زمان آخر لتكون مصداقاً للحكم الفقهى ولا يمكن الاعتماد على ابديتها للافتاء بها. والاستعمال الآخر هو حل التعارض بين الروايات التى يكون ظاهرها التعارض.

وبحسب اعتقاد الكاتب فإن الاستفادة من شؤون المعصوم يعتبر أحد الحلول المهمة فى مجال الاحكام الفقهية الخاصة بالمرأة والعائلة ويمكنها أن تفتح أمام المحققين آفاقاً واسعة وجديدة فى هذا المجال.

نظرة حول هيكلية فقه الإمامية المدون

السيد محمد رضى آصف اكاه (الحسينى الاشكورى)

إن الفقه يماثل بقية العلوم الاخرى وله هيكليةواساليب خاصه به، وهذه الهيكليةوالاساليب قد طرأت عليها بعض التغييرات فى خلال عمر علم الفقه. وهذا التحقيق سيقوم بتعريف البنى المتقدمة للفقه الاستدلالى وسيقوم بدراستها وتمحيصها والتى على اساسها يقوم الفقيه بتدوين فقهه، وليس البنى التى طرحت كنموذج وبقيت كاطروحات.

فعلى اساس الاستقصائات التى قام بها الكاتب فإن البنى والاساليب التى تم كتابتها للفقه هى اربعة انواع وأما البقية فإنها ليست سوى اطروحات مقترحة قد بقيت على حالها. وهذه البنى هى عبارة عن اسلوب الحلبى فى (الكافى فى الفقه)، اسلوب السالار فى (المراسم) اسلوب المحقق الحلى فى (شرائع الاسلام) واسلوب الفيض الكاشانى فى (مفاتيح الشرايع). وهذه الهيكليات والاساليب سيتم دراستها وتمحيصها على اساس المعايير الثلاث للبنى وهى (المعايير المنطقية) و (معايير فلسفة الفقه) و (المعايير الداخلية للفقه) وسيتم بيان ضعف وقوة هذه الاساليب والبنى على أساسها.

العبارات الرئيسية: هيكلية الفقه، تبويب الفقه، معايير الهيكلية، المؤشرات الخاصة بتقييم البنى.

مقدمة على نقد نص الحديث

السيد احمد المددى رضا اسلامى

إن نقد نص الحديث باعتباره المحور الرابع من محاور بحوث الحديث كان الاقل حظاً واهتماماً عند المحققين ولكننا يمكننا عن هذا الطريق الوصول إلى بعض العلل والاسباب فى اختلاف وتعارض الأحاديث. لكن فى البداية يجب علينا أن نتكلم حول دور

المجتمعات الاولية والثانوية التى كان لها دور فى ظهور المشكلات فى نص الحديث.

إن تقطيع، قبول الحجية التعبدية للخبر وتبويب الرواية من زاوية الفتاوى تعتبر هى النقاط الثلاث التى توجد الاشكالية والصعوبة فى عمل مؤلفى الكتب الحديثية.

ومن ضمن العوامل الاخرى لبروز الاختلالات النصية هو فقدان الميراث المكتوب فى العصور الاولى عند أهل السنة. وكذلك يمكن الإشارة إلى عاملى قصور الخط العربى وكذلك ظاهرة النقل بالمعنى كعاملين اضافيين لهذه المشكلات.

يجب علينا ومن أجل نقد النص أن نتكلم بداية عن الشواهد المذكورة فى علوم الحديث وفى المرحلة الثانية عن الشواهد الخاصة أى البحوث التاريخية والرجالية والفهارس وأما فى المرحلة الثالثة فعلينا أن نقوم بتجميع الشواهد من أجل تصحيح النص.

الكلمات الرئيسية: نص الحديث، الجوامع الروائية، الحجية التعبدية، اختلاف النص، السنة، كتابة الحديث.